نظام مقترح للقبول بمؤسسات التعليم العالى في مصر

إعداد

أ.د. الهلالي الشربيني الهلالي

أستاذ التخطيط التربوى والإدارة التعليمية

وعميد كلية التربية النوعية بالمنصورة

وفرعيها بميت غمر ومنية النصر

* خلاصة مشروع مقترح مقدم إلي اللجنة التحضيرية للمؤتمر القومي لتطوير الثانوية العامة وسياسات القبول في التعليم العالي في مصر والذي دعا إليه الرئيس مبارك في عيد العلم المزمع عقده في أبريل ٢٠٠٨ .

فهرس الموضـــوعات

مقدمـــــة

المحـــور الأول — العوامل التي تؤثر علي سياسات القبول بمؤسسات التعليم العالى في مصر

المحـــور الثانى — النظام الحالي للقبول بمؤسسات التعليم العالي في مصر (المزايا والعيوب)

المحـــور الثالث — بعض النماذج العالمية المتبعة في قبول الطلاب بمؤسسات التعليم العالي

المحـــور الرابع — نظم بديلة يمكن اتباعها في القبول بمؤسسات التعليم العالي في مصر

مقدمـــة

- تعد قضية القبول بمؤسسات التعليم العالي من القضايا الشائكة التي تواجه المسئولين عن التعليم العالي والمهتمين بالتخطيط له في كل دول العالم تقريبًا .
- بدأ حجم هذه المشكلة يتعاظم في مصر شيئًا فشيئًا بعد أن أخذت مخرجات التعليم العالي تفوق حجم الوظائف التي راحت تتوافر بفعل النمو الاقتصادي وجهود التنمية الشاملة ، الأمر الذي أدي إلي اختلال التوازن بين العرض والطلب وعلى ذلك أصبح السؤال الملح الذي يدور حول السبيل إلى التعامل مع هذا الاختلال يتمثل في :

هل تستمر الدولة في تطبيق سياسة الاستيعاب إرضاءً للشعور القومي وتلبيه لرغبات المواطنين ؟ أم أن عليها أن تتعامل مع هذا الاختلال من منظور تنموي إنتاجي يراعى حاجات التنمية الشاملة بالدرجة الأولى ؟ أم أن توازن بين المنظورين ؟

التالى | السابق | القائمة الرئيسية | إنهـاء العـــرض

ومن هنا جاءت فكرة هذه الدراسة في محاولة لتقديم تصور لقبول الطلاب بمؤسسات التعليم العالي يمكنه الإجابة عن السؤال السابق، ولتحقيق هذا الهدف حاول فريق البحث الإجابة عن التساؤلات التالية :

١-ما العوامل التي تؤثر في تحديد سياسات القبول بمؤسسات التعليم العالي في مصر؟

٢-ما مزايا وعيوب النظام الحالي المتبع في قبول الطلاب بمؤسسات التعليم العالي في مصر؟

٣-ما النماذج العالمية المتبعة في قبول الطلاب بمؤسسات التعليم العالي ؟

٤-ما النظم البديلة التي يمكن أن يتم إتباعها في قبول الطلاب بمؤسسات التعليم العالي في مصر؟

العوامل التي تؤثر علي سياسات القبول بمؤسسات التعليم العالى في مصر

تنقسم هذه العوامل إلى عوامل خارجية وعوامل داخلية وذلك على النحو التالي :

التالى السابق القائمة الرئيسية إنهاء العرض

أولاً : العوامـــــل الخارجيـة التي تؤثر على سياسـات القبـول في التعليم العالـي ؛ وتتمثل هذه العوامل في :

١ـ الزيادة السكانية وزيادة الطلب الاجتماعي علي التعليم العالي

يعد النمو السكانى المتزايد من أكثر المظاهر المميزة للمجتمع المصرى ، فقـد تـضاعف عدد سكان مصر خلال ربع قرن ، بعد أن كان ذلك يحدث كل (٥٠ عامًا) .

الأمر الذي يفرض على مؤسسات التعليم العالى ضرورة مواجهة التدفق الطلابى الهائل الناتج عن هذه الزيادة السكانية .

٢ـ انتشار مفهوم ديمقراطية التعليم وزيادة الطموح التعليمي :

لقد ظهرت اتجاهات قوية بعد الحرب العالمية الثانية علـى مـستوى العـالم تـدعو إل توفير التعليم للجميع باعتباره واحدا من الحقوق الأساسية للفرد .

وهذا المضمون أكدته الدساتير المصرية التى صدرت بعـد ثـورة يوليـو ١٩٥٢م ، سـواء دستور ١٩٥٦م أو دستور ١٩٦٤م المؤقت ، أو الدستور الدائم الصادر عام ١٩٧١م .

التالى السابق القائمة الرئيسية إنهـاء العـــرض

٣ـ السياسات الحاكمة للتعليم الثانوى العام والفنى :

لما كانت مخرجات التعليم الثانوى بنوعيه العام والفنى هى نفسها مدخلات التعليم العالى ، فإنه على قدر حجم مخرجات التعليم الثانوى بقدر ما تكون الأعداد المتجهة إلى الالتحاق بالتعليم العالى ومن ثم يتأثر القبول بالتعليم العالي بالسياسات الحاكمة للتعليم الثانوي.

٤ـ حاجة المجتمع إلى التنمية الشاملة :

لقد بات من المتفق عليه أن التعليم يعد مطلب حتمى لتحقيق التنمية بمفهومها الشامل ، انطلاقا من أن القيمة الحقيقية لتقدم أى مجتمع لم تعد تتمثل فى كثرة موارده وثرواته المادية، بل فى مقدرة طاقاته البشرية على استغلال هذه الموارد وتلك الثروات والانتفاع بها لصالح الفرد والمجتمع .

٥ـ المتغيرات العالمية والمستجدات العصرية :

حيث أن العصر الـذى نعيـشه الآن عـصرًا سـريع التغـيير ، شـديد التعقيـد ، يمـوج بالتحديات المتعاظمة والثورات المتسارعة ، فهناك ثورة الاتصالات ، وثورة المعلومـات ، وثـورة الجينـات والتخصـصات البيوتكنولوجيـة ، والعولمـة ، والحوسـبة، واسـتخدام التكنولوجيا عالية المستوى فى مختلف ميادين العمل والإنتاج وكل هـذه الأمـور تـؤثر على مؤسسات التعليم العالي .

٦ـ تنامي مفهوم التعلم المستمر ونظم المعلومات :

حيث أن العالم يشهد اليوم تغيرات وتطورات متلاحقـة ومتـسارعة فـى شـتى جوانـب المعرفة وقد أدت هذه التغيرات والتطورات بدورها إلى تغيرات فى أنماط الحياة ونمط العمل بالنسبة للأفراد والجماعات وأصبح العمل اليوم يعتمد اعتمادًا كبيرًا على العلم

ثانيًا : العوامل الداخلية التي تؤثر علي سياسات القبول في التعليم العالي ؛ وتتمثل هذه العوامل في :

١ـ **الإمكانات البشرية** ؛ بما تتضمنه من اعضاء هيئة التدريس ومعاونين وعاملين وعمال مؤهلين تأهيلاً يساعد على قيام الكلية أو المعهد بوظائفه كاملة في مجالات التدريس والبحث وخدمة المجتمع وبالجودة المطلوبة .

٢ـ **الإمكانات المتعلقة بالمعامل والمكتبات والإنشاءات الجامعية** ؛ حيث أدت الزيادة الكبيرة في أعداد الطلاب في السنوات الأخيرة إلى انخفاض معدل استخدام الطالب للأجهزة العلمية والمكتبات الأمر الذي أدى بدوره إلى تراجع مستوى العملية التعليمية والبحثية وانتشار ظاهرة الدروس الخصوصية وتراجع مبدأ تكافئ الفرص التعليمية.

٣ـ **الإمكانات المالية** ؛ ويقصد بها حجم التمويل المتاح لتشغيل مؤسسات التعليم العالي بما يضمن قيامها بأداء وظائفها بالقدر والجودة المطلوبة.

النظام الحالي للقبول بمؤسسات التعليم العالي في مصر

(المـــزايا والعيـــوب)

التالى السابق القائمة الرئيسية إنهـاء العـــرض

تتحدد سياسات ونظام القبول الحالي بمؤسسات التعليم العالي وفقاً لعدد من العناصر التي تؤثر في النظام التعليمي ، وقد استخدمت مصر منذ منتصف الخمسينيات نظام مكتب التنسيق الذي يعتمد علي المجموع الكلي لدرجات الطلاب في المرحلة الثانوية العامة في المفاضلة بين الطلاب عند القبول بمؤسسات التعليم العالي ، ويتميز هذا النظام بما يلي:

١ـ تحقيق الحيادية والموضوعية بين الطلاب

٢ـ السهولة النسبية في التطبيق

٣ـ محدودية التكلفة مقارنة بأنظمة أخرى .

التالى السابق القائمة الرئيسية إنهـاء العـــرض

إلا إن هذا النظام يواجه العديد من المآخذ والسلبيات منها :

١ـ إغفال ميول ورغبات الطلاب الحقيقية .

٢ـ غياب الأسلوب الأمثل للحكم علي قدرات الطلاب .

٣ـ انفصال سياسة القبول بالتعليم العالي حاليًا عن خطط التنمية الاقتصادية والاجتماعية والاحتياجات الفعلية للمجتمع من القوي البشرية .

٥ـ الخلل في التوازن بين أعداد المقبولين بالكليات النظرية والكليات العملية .

٤ـ إغفال قدرات وطاقات الكليات المختلفة .

التالى السابق القائمة الرئيسية إنهاء العرض

بعض النماذج العالمية المتبعة في قبول الطلاب بمؤسسات التعليم العالي

التالى السابق القائمة الرئيسية إنهـاء العـــرض

يمكن إجمال نظم القبول في دول العالم المتقدم في مجموعة النماذج التالية :

١ـ النموذج التقليدي :

أ ـ فرنسا:

١ـالمعاهد الكبرى Grand Ecoles

ويعتمد القبول بهذه المعاهد على اجتياز الطالب لحاجزين :

الأول: الحصول على الثانوية العامة التى تؤهله للالتحاق بفصول تحضريه تمتد من سنة حتى ثلاث سنوات

الأخر: اجتياز اختبار قبول عبارة عن منافسة مفتوحة وعلى درجة عالية جداً من الانتقائية.

٢ـالمعاهد الجامعية التقنية Institutes University Technology

ويعتمد القبول بهذه المعاهد على معــدل الطالــب فى الثانوية العامــة إلى جانب المقابلات الشخصية.

٣ـالجامعات

ويعتمد القبول بها على معدل الطالب فى الثانوية العامة فقط والقبول هنا يكون للمرحلة الجامعية الأولى فقط ومدتها سنتان أو ثلاث سنوات إما الانتقال للمرحلة الجامعية التالية فيعتمد على النجاح في المرحلةِ الجامعية الأولى والنسبة هنا في كثير من الأحيان لا تتعدى ٢٠ إلى ٢٥٪ من أعداد الطلبة الذين التحقوا بالمرحلة الجامعية الأولى.

كليات الطب والصيدلة تخضع للنظام الحصصى الذى يحــــدد أعـــداد الطــلاب طبقاً لقواعد محددة

التالى السابق القائمة الرئيسية إنهــاء العــرض

ب ـ المملكة المتحدة:

يتم القبول بمؤسسات التعليم العالي في المملكة المتحدة في ضوء ثلاثة معايير تشمل :

ـ معدل الطالب في امتحان إتمام الدراسة الثانوية (المستوى المتقدم) .

ـ التقارير السرية التي يكتبها مديرو المدارس عن الطلاب.

ـ المقابلات الشخصية.

وعلى الطالب الذي يريد الالتحاق أن يتقدم بطلب إلى اللجنة المركزية للقبول محدداً فيه مجال الدراسة وأسماء ست جامعات يود الالتحاق بأحدها مرتبة حسب أفضليتها بالنسبة له حيث تقوم اللجنة بتطبيق المعايير الثلاثة السابقة عليه ..في ضوء القدرة الاستيعابية التي يحددها مجلس كل جامعة.

٢ـ النموذج البيروقراطي :

يعتمد هذا النموذج على قواعد متعددة في القبول تشمل :

- معدل الطالب في الثانوية العامة .
- اختبارات القبول .
- المقابـــــــلات .
- فترات الانتظـار .
- القرعـــــــة .
- السجل الدراسي .
- حصص للحالات الصعبة (معاقين ، طلبة أجانب .....) .

يطبق هذا النموذج في ألمانيا وكثير من الدول الناطقة بالألمانية والولايات المتحدة الأمريكية خاصة في الجامعات التي يعتمد القبـــول فيهـــا على التنافـــس الشديد بين الطلاب ؛ وذلك علي النحو التالي :

أ-ألمانيا :

- **تتمثل شروط القبول بمؤسسات التعليم العالي بصفة عامة في المانيا فيما يلي :**

- معدل الطالب في امتحان الثانوية العامة من النوع العام أو الخاص بعد دراسة مدتها (١٣) عام تؤهل الشهادة من النوع العام أو الخاص صاحبها لدراسة تخصص يختاره أما الشهادة من النوع الخاص فتؤهل صاحبها لدراسة تخصص معين .
- اختبارات قدرات بعد الثانوية العامة لراغبي الدراسة بكليات الفنون والموسيقى .
- التوزيع الجغرافي في بعض مجالات الدراسة .

- **بعض التخصصات التي يزداد عدد المتقدمين للدراسة بها عن المطلوب مثل الهندسة والصيدلة والزراعة وعلم الأحياء يعتمد فيها القبول على :**

- معدل درجات الطالب في الثانوية العامة ويعطى له ٦٠٪ .
- طـــول فـــترة الانتظار ٤٠٪ مع تخصيص نسبـــة ٢٥٪ للحالات الخاصة (معاقين ، طلبة أجانب).

- يتم القبول في القطاع الطبي (الطب البشري وطب الأسنان والطب البيطري) علـــــــى النحو التالي :

ـ ١٠٪ من الأماكن للحالات الخاصة (طلاب أجانب ، حالات صعبة .....الخ)

ـ ٥٥٪ من الأماكن على أساس القدرات ٤٥٪ منها على أساس مجموع الطالب في الثانوية العامة وتقدير اختبار القدرات الذي أداه المتقدم و ١٠٪ للحاصلين على تقديرات مرتفعة في الاختبار وحده .

ـ ٢٠٪ من الأماكن حسب أسباب خاصة مثل طول فترة الانتظار والخبرة في مجال العمل والخدمة العسكرية .

ـ ١٥٪ من الأماكن توزع حسب المقابلات الشخصية التي تتم في كل جامعة بواسطة اثنين من أعضاء هيئة التدريس وإذا زاد عدد المتقدمين عن عدد الأماكن يتم اختيار من ستجرى لهم المقابلة بواسطة القرعة .

ب ـ الولايات المتحدة الأمريكية :

- لكل جامعة في الولايات المتحدة الأمريكية الحق في وضع الشروط والضوابط والمتطلبات الخاصة بالقبول بها إلا أنها جميعاً تشترك في كل أو معظم الشروط التالية :

ـ اجتياز الامتحان النهائي للدراسة الثانوية .

ـ سجل الطالب الدراسي في المدرسة الثانوية .

ـ التقارير الشخصية التي تكتبها المدرسة عن الطالب .

ـ اجتياز اختبارات التحصيل والاستعدادات التي تعقد بواسطة هيئتين قوميتين هما

مجلس امتحان القبول بالكليات Examination Board College Entrance "CEEB"

وبرنامج الاختبارات للكليات الأمريكية American College Testing Program (Act)

- وفي ضوء هذه الشروط يقسم مجلس كارنجي لدراسات سياسات التعليم العالي نماذج القبول بالتعليم العالي في أمريكا إلى ثلاثة نماذج مختلفة :

١ـ نموذج القبول غير الانتقائى وتتبناه معظم كليات المجتمع وعدد من كليات الفنون العقلية بالجامعات والكليات الشاملة ويمثل (٤٠٪) من إجمالى القبول.

٢ـ نموذج القبول الإنتقائى ويتراوح ما بين الانتقاء المشدد والانتقاء الأقل تشدد وتتبناه كل مستويات التعليم العالى ويمثل (٥٠٪) من إجمالى القبول.

٣ـ القبول الانتقائى في المعاهد والكليات المهنية التي تتحكم في الدخول إلى المهنة ويمثل (١٠٪) من إجمالى القبول.

هذا بالإضافة إلى قبول فئات معينة ببعض الجامعات من الطلاب الذين لم يحصلوا بعد على الثانوية العامة وهو ما يعرف بالقبول المبكر والقبول المتزامن وقبول الموهوبين الذين لم يبلغوا بعد عمر المرحلة الثانوية ويتم تحديد هذه الفئات من خلال امتحان القبول بالكليات واختبار القدرات المدرسي .

٣ـ النموذج الميرتوقراطي الاشتراكي :

يقوم هذا النموذج على أساس من أن مصلحة الفرد والمجتمع تقتضى انتقاءًا يراعى فيه نوعية من يتم قبولهم بالجامعات بغية تخريج فئة من المؤهلين تأهيلاً رفيعًا ، وبالتالى فهذا الأسلوب يؤكد على المبادىء الأساسية التالية :

أـ أن الإنصاف في الالتحاق بالتعليم العالى إنما يتحقق حينما تراعى السمات الفردية لكل متقدم من حيث مواهبه وقدراته باعتبار أنها معايير للقبول.

بـأن الأسلوب المستخدم لقياس المعارف والمواهب لابد وأن يحمل في ثناياه شيئًا من التمييز بالنسبة لأولئك الذين يتمتعون بخلفية اجتماعية معينة.

جـ أن يكون هناك تعادل بين عدد المقبولين وأعداد القوى البشرية المدربة التى يحتاج إليها المجتمع أى بين المقبولين والخريجين.

وفى ضوء هذه المبادئ يتم تطبيق هذا النموذج في قبول الطلاب طبقًا للأسس التالية:

أ- معدل الطالب في اختبار الثانوية العامة .

ب - نتيجة اختبار القبول.

ج - احتياجات خطة التنمية من القوى البشرية المدربة في مختلف التخصصات.

د - قضاء سنتين علي الأقل في مجال العمل وعدم تجاوز سن ٣٥ سنة للطلاب المتفرغين .

ويكون قرار رئيس الجامعة هو العامل الحاسم في هذه المسألة على اعتبار أنه أدرى الناس بإمكانيات جامعته من حيث التجهيزات والأماكن وأعضاء هيئة التدريس، كما أن الأعداد الموجهة للمؤسسات والتخصصات المختلفة تخضع لعمليات تغيير حتى أثناء تنفيذ الخطة الطويلة أو المتوسطة الأجل وذلك بناءًا على دراسات يتم إجراؤها على القدرة الاستيعابية للتوظيف وتوافر فرص العمالة .

٤ـ نموذج التكافؤ الاجتماعي :

ويتلخص تطبيق هذا النموذج في السويد ويتم قبول الطلاب فيه من خـــــلال الشروط التالية:

- هناك نظامًا حصصيًا عامًا في ضوء احتياجات سوق العمل السويد ، كما أن هناك حدًا أقصى للقدرة الاستيعابية للنظام ككل وكذلك للبرامج الدراسية المختلفة وذلك طبقًا لحاجات سوق العمل.
- القبول بالتعليم الجامعي والعالي مفتوح ليس فقط للحاصلين على شهادة المدرسة الثانوية العالية ولكن أيضًا للحاصلين على شهادة تعليم الكبار وحتى لمن لا يحملون شهادات إذا كان عمر المتقدم لا يقل عن (٢٥) سنة ولديه من الخبرة العملية أربع سنوات على الأقل وهو ما يعرف بمشروع ٤/٢٥.
- بالنسبة للمتقدمين من غير الحاصلين على تعليم رسمى في مستوى الثانوية العالية ، عليهم أن يؤدوا اختبار في اللغة السويدية والإنجليزية ، وبالنسبة للحاصلين على مستوى من التعليم يعادل الثانوية العالية فيمكنهم الالتحاق وإذا كان معدل الدرجات الحاصلين عليها منخفضًا فيمكنهم أيضًا الالتحاق على أن تكون لديهم خبرة في مجال العمل لا تقل عن (١٥) شهرًا .

- بالنسبة لغير الحاصلين على شهادة المدارس الثانوية العالية. أيضًا تتم معادلة خلفيتهم المعرفية بمستوى المدرسة الثانوية العالية في الموضوعات التي لها صلة وثيقة بالمقرر المطلوب دراسته ، فعلى سبيل المثال ، لو أراد طالب أن يلتحق بمقرر دراسى يتيح له الحصول على درجة في الهندسة المدنية، يجب أن تتوافر لديه خلفية معرفية في الرياضيات والفيزياء والكيمياء وفى مستوى خريج المدرسة الثانوية العالية في مواد مثل التكنولوجيا والرياضيات والعلوم الطبيعية.

٥ـ نموذج القبول غير التقليدى (المفتوح) :

ويمكن إجمال الخطوط العامة المميزة لهذا النظام على النحو التالى :

أ ـ عدم وضع أية شروط للقبول بالنسبة للسن أو المؤهل مع إجراء مقابلات شخصية للتأكد من قدرات واستعدادات المتقدمين.

ب ـ إجراء اختبار موحد خاص بالمتقدمين الكبار كبديل لاختبار إتمام الدراسة الثانوية العامة ، وقد يكون هذا الاختبار في مادة أو بعض المواد التي لها صلة بالبرامج التى يريد الطالب التسجيل فيها.

جـ ـ اتخاذ الخبرة العملية كبديل لشروط القبول مع إجراء بعض الاختبارات الشخصية والتحريرية القصيرة والتي تهدف إلى قياس قدرات المتقدمين على الاستمرار في الدراسة الجامعية في البرامج التي يقع عليها اختيارهم .

وهكذا يتضح من العرض السابق لنماذج القبول المختلفة في دول العالم أن :

١ـ كل دولة قد حاولت إيجاد نظام في القبول يتناسب مع فلسفة وقيم مجتمع كل منها .

٢ـ العنصر المشترك بين هذه الدول يتمثل في أن القبول بمؤسسات التعليم العالي يتم بناءًا على الانتهاء من إتمام شهادة الثانوية العامة أو ما يعادلها، وقد تكون هناك شروط إضافية مثل المقابلات الشخصية أو الامتحانات .

٣ـ أفضل نظم القبول هو ذلك النموذج الذي يقدم أعلى درجة من التوفيق بين عناصر رئيسية ثلاثة هى :

أ ـ رغبات الطلاب وميولهم واستعداداتهم وقدراتهم .

بـ احتياجات سوق العمل من القوى العاملة المدربة .

جـ الإمكانات المادية والبشرية المتاحة لمؤسسات التعليم العالي .

التالى السابق القائمة الرئيسية إنهـاء العـــرض

- **والواقع أن سياسات القبول بمؤسسات التعليم العالى بمصر تواجه حالياً قصوراً في نواحي عديدة ، وعلى ذلك تتباين الآراء التي تحاول إيجاد حل لهذه المسألة ؛ لعل أبرزها :**
  - تأييد البعض لفكرة إعادة النظر في مجانية التعليم بصفة عامة والعالى بصفة خاصة.
  - تأكيد البعض على ضرورة الربط بين التعليم العالى وحاجات سوق العمل.
  - مناداة البعض بضرورة تحقيق مبدأ تكافؤ الفرص التعليمية وذلك من خلال توفير فرص التعليم العالى لكل من تتوافر لديه القدرات والاستعدادات ولا يعنى بالضرورة أن يتم ذلك من خلال الكليات والمعاهد التقليدية ولكن من الممكن أن يتم من خلال مؤسسات جامعية غير تقليدية كمؤسسات التعليم الجامعى المفتوح من بعد .
  - تأكيد البعض أيضًا على ضرورة إصلاح نظم الدراسة والقبول بالتعليم الثانوى وكذلك إصلاح بنية التعليم العالى .

وفى ضوء هذه الآراء المتباينة وتجارب الدول الأخرى في هذا الشأن رأى فريق البحث طرح عدة بدائل يمكن الأخذ بأحدها أو بعضها لإصلاح سياسات ونظم القبول بمؤسسات التعليم العالي مع التركيز على اقتراح بديل وعرض لمزايا وعيوب تطبيقه.

نظم بديلة مقترحة للقبول بمؤسسات التعليم العالي في مصر

التالى السابق القائمة الرئيسية إنهـاء العـــرض

أولاً : منطلقات النظام المقترح :

تتمثل منطلقات النظم البديلة المقترحة لقبول الطلاب في مؤسسات التعليم العالي في مصر فيما يلي :

١ـ الحق في التعليم العالي ووجوبيته لكل مواطن .

٢ـ القبول ينبغي أن يكون وفق الاستحقاقات والجدارة .

٣ـ هناك فلسفة عامة للتعليم العالي وفلسفات فرعية لكل جامعة وفقًا لظروفها الخاصة.

٤ـ يوجد هدر ورسوب في مؤسسات التعليم العالي ، يمكن تقليله أو التخلص منه .

٥ـ هناك حاجة لإيجاد توازن في مخرجات التعليم العالي يراعي متطلبات المحلية وضرورات التعايش مع المتغيرات العالمية فهمًا ووعيًا واستيعابًا وانتقاءً وإفادة .

٦ـ هناك ضرورة لإحداث تفاعل بين مؤسسات التعليم العالي ومتطلبات استثمار الموارد القومية المتاحة وتعويض الموارد النادرة .

٧ـ هناك حاجة لتقييم نظم القبول بمؤسسات التعليم العالي بشكل دوري بما يسمح بالتطوير المرن والمستمر لمواكبة حركة العلم والتطور في العالم.

٨ـ هناك حاجة لتطوير النظام الحالي للقبول في التعليم العالي المصري .

٩ـ هناك أنماط متعددة لنظم وأسس ومعايير القبول بالتعليم العالي على مستوى العالم .

١٠ـ هناك حاجة ماسة لوجود قاعدة بيانات في كل مؤسسة من مؤسسات التعليم العالي تساعد علي تيسير تبادل المعلومات وإجراء التطوير .

١١ـ تطوير نظام القبول بمؤسسات التعليم العالي لا يتم بقرار فوقي فحسب ولكنه يحتاج إلى حوار بين العاملين بتلك المؤسسات والمنتفعين منها ومن لهم علاقة بها .

١٢ـ هناك ضرورة للتكامل بين سياسات ونظم القبول بالتعليم قبل الجامعي وسياسات ونظم القبول بالتعليم العالي .

ثانياً : المبادئ الرئيسة للنظام المقترح :

تتمثل المبادئ الرئيسية التي تحكم عمل النموذج المقترح فيما يلى :

١ـ مراعاة الطلب الاجتماعي على الالتحاق بالتعليم العالي وذلك من خلال احترام رغبة الطالب وقدراته واستعداداته للدراسة الجامعية.

٢ـ أن يكون القبول في ضوء مؤشرات حاجات سوق العمل من الخريجين في التخصصات المختلفة.

٣ـ أن يكون القبول وفقا للإمكانات المادية والبشرية المتاحة بكل كلية أو معهد حتى يتسنى لهذه الكلية أو المعهد أن تحافظ على مستوى جودة خريجيها.

وفي ضوء ما أسفرت عنه هذه الدراسة بمحاورها السابقة يمكن تحقيق هذه المبادئ من خلال الأخذ بأحد البدائل التالية في قبول الطلاب بمؤسسات التعليم العالي :

البديل الأول :

يكون قبول الطلاب بمؤسسات التعليم العالي الحكومية والخاصة في ضوء هذا البديل علي النحو التالي :

١ـ اجتياز اختبار الثانوية العامة علي المستوي القومي .

٢ـ اجتياز اختبار قبول موحد على المستوى القومي يتمشي مع نوعية القطاع التعليمي (القطاع الطبي ـالقطاع الهندسي ـالقطاع الأدبي والإنساني .....الخ) يمكن من خلاله تحديد المهارات والقدرات التي يتمتع بها الطالب والتي يحتاجها القطاع الذي يرغب في الالتحاق به علي أن يضع كل قطاع تعليمي المهارات والقدرات والجدارات المبدئية التي يجب قياسها من خلال هذا الاختبار ويكون لهذا الاختبار وزن في تحديد الكلية التي يلتحق بها الطالب لا يقل عن ٢٥٪ من المجموع الاعتباري للالتحاق بالمعهد أو الكلية .

٣ـأن يحقق الطالب في امتحان الثانوية العامة معدل يسمح له بالتقدم لاختبار كل قطاع تعليمي علي سبيل المثال ٨٥٪ للقطاع الطبي ويكون الالتحاق بالقطاع في ضوء معدل الطالب في امتحان الثانوية العامة وكذا معدله في اختبارات القبول الخاص بالقطاع المتقدم له .

٤ـإتاحة الفرص لكل كلية أو معهد أو جامعة أن تضيف ما تراه من ضوابط وفقا لمعاييرها الأكاديميـــــة بما يحقق لها الجـــــودة التي ترغب في تحقيقها لمخرجاتها التعليمية كأن تشترط مثلاً :

أ ـ الحصول علي شهادة (ICDL).

ب ـ الحصول علي شهادة في اللغة الإنجليزية (TOFEL) .

ج ـ امتحان خاص بالقدرات المؤهلة لبعض الكليات التخصصية ويمكن أن يعقد هذا الامتحان خلال العام الأخير من الدراسة الثانوية ويعقد هذا الامتحان داخل الكلية ذاتها وفقا لمعاييرها الأكاديمية (مثل كليات الفنون والموسيقي ....)

د ـ مقابلات شخصية تتم علي مستوي بعض الكليات للوقوف علي مدي رغبة الطالب في نوعية الدراسة واستعداده للعمل في المجالات المؤهلة لها هذه الدراسة علي سبيل المثال كليات السياحة والتربية ، ورياض الأطفال ، والترجمة الفورية .

٥ـ يظل نظام القبول الحالي لفترة انتقالية يمكن تحديدها على سبيل المثال بخمس سنوات بعدها يكون نظام القبول المقترح هو المعيار الوحيد.

ومن المزايا التي يمكن أن يحققها هذا النظام :

١ـ تخفيف العـــبء الذي تسببه الثانوية العامـــــة في الوقت الحالي على الطلاب وأولياء الأمور

٢ـ التخلص تدريجيا من الدروس الخصوصية.

٣ـ إتاحة الفرصة لكل كلية أو معهد أن تضيف ما تراه من ضوابط تساعدها علي تحقيق جودة مخرجاتها التعليمية بما يتمشي مع حاجات المجتمع من خريجي القطـــــاع الذي تنتمي إليه .

٤ـ مراعاة رغبات وقدرات الطلاب في عملية القبول بما يتفق وطبيعة الدراسة المطلوبة في القطاعات المختلفة .

٣- البديل الثاني

يتم القبول في مؤسسات التعليم العالي في ضوء هذا البديل وفقًا لما يلي :

١ـ يتم توزيع الطلاب على القطاعات التعليمية المختلفة (القطاع الهندسي– القطاع الطبي. إلخ) في ضوء:

أ ـ رغبة الطالب . ب ـ معدل الطالب في الثانوية العامة أو ما يعادلها . ج ـ حاجة سوق العمل .

٢ـ يضاف عام دراسي تمهيدي للتعليم العالي يخضع خلاله الطلاب في كل قطاع تعليمي لمجموعة من اختبارات قياس القدرات والميول والاهتمامات ، ويقوم على التدريس والمتابعة والتقويم هيئة تدريس لا تقل درجاتهم عن الأستاذية ومشهود لهم بالكفاءة والأمانة وبناء على ما تسفر عنه نتائج الطلاب خلال هذا العام يتم توزيع الطلاب على كليات القطاع واستبعاد من لا يصلح لمواصلة الدراسة ، ومن بين الاختبارات التي يمكن تطبيقها خلال هذه السنة:

أ ـ اختبارات فلانجان لتصنيف الاستعداد Flanagan Aptitude Classification Tests

ب ـ اختبارات القدرات المدرسية والجامعية school & college ability tests

جـ اختبار تمايز الاستعدادات Differential Aptitude Tests

د ـ اختبار اوتس Otis لقياس القدرات الجامعية

هـ اختبار زايف للاستعداد العلمي

٤ـ الإمكانات المادية والبشرية المتاحة لكل كلية أو معهد

٥ـ حاجة السوق في كل تخصص.

٦ـ بالنسبة للكليات التي يوجد بها سنة تمهيدية يتم إلغاؤها أو تطوير الدراسة بها بحيث تكون بديل للفقرة رقم (٢) ويتم توزيع الطلاب بعد هذه السنة التمهيدية. وهذا يعني أنه إذا رسب الطالب في السنة التمهيدية في الكلية التي رشح فيها يحول إلى كلية ثانية تتفق مع استعداداته ورغبته .

٧ـ تتولى مجالس الكليات والجامعات تحديد الوزن النسبي من الدرجة الإجمالية لكل من اختبار الثانوية العامة واختبارات القدرات والميول والاهتمامات .

وقد يحقق هذا البديل الإيجابيات التالية :

١ـ تحديد التخصصات الأكثر مناسبة لقدرات الطلبة واستعداداتهم .

٢ـ الكشف عن الطلاب القادرين على الاستمرار في الدراسة الجامعية بنجاح مما يسهم في تقليل نسبة الهدر في مؤسسات التعليم العالي ، وذلك بتقليل نسب الرسوب وزيادة سنوات الدراسة بتحويل الطلاب إلي التخصصات التي تتناسب مع استعداداتهم .

٣ـ مراعاة قدرات واستعدادات ورغبات الطلاب .

٤ـ مراعاة إمكانات الكليات والمعاهد المادية والبشرية .

٥ـ مراعاة متطلبات سوق العمل من خريجي التعليم العالي في القطاعات المختلفة .

٦ـ التخلص ولو جزئيًا من الأعباء النفسية والمادية للثانوية العامة .

٧ـ التخلص ولو جزئيًا من عبء الدروس الخصوصية .

إلا إنه قد يؤخذ على هذا البديل :

١ـ التكلفة المادية العالية نظرًا لإضافة عام دراسي كامل إلي سنوات الدراسة وتعدد الاختبارات المطلوب إعدادها لقياس قدرات واستعدادات الطلاب وكذا تطبيقها على المستوى القومي .

٢ـ صعوبة الموقف بالنسبة للطلاب الذين قد يرسبون في العام التمهيدي ؛ فهل يقضون عامًا آخر في قطاع آخر ؟ أم ماذا ؟

٣ـ صعوبة تحقيق مبدأ تكافؤ الفرص بين الطلاب نظرًا للتباين الذي قد يحدث بين الجامعات في تحديد الوزن النسبي من الدرجة الكلية بالنسبة لكل من اختبار الثانوية العامة واختبارات القبول والقدرات والميول .

٤ـ صعوبة تحديد الأعداد الحقيقية التي يمكن قبولها بكل كلية أو معهد في ضوء الإمكانات المادية والبشرية نظرًا لاحتمال المبالغة في هذه الأعداد من قبل بعض الكليات أو المعاهد سلبًا أو إيجابًا .

٥ـ صعوبة تحديد احتياجات السوق من خريجي التخصصات المختلفة علي المدي القريب أو البعيد نظرًا للتغيرات الاقتصادية والمجتمعية السريعة وصعوبة الحصول علي بيانات دقيقة في هذا المجال .

٣- البديل الثالث

في ضوء المنطلقات والمبادئ التي ذكرت من قبل ، يتطلب تطبيق هذا النظام إجراء عدة إصلاحات قبل التطبيق تشمل :

١ـ إصلاح نظام الدراسة والقبول بالتعليم الثانوي.

٢ـ إصلاح بنية التعليم العالي.

٣ـ إصلاح أسس ومعايير القبول بمؤسسات التعليم العالي .

ويمكن تناول هذه الإصلاحات بشئ من التفصيل على النحو التالي :

١ـ إصلاح نظام الدراسة والقبول بالتعليم الثانوي ويمكن أن يتم ذلك من خلال :

أ ـ إنشاء جهاز للتوجيه التعليمي والمهني يمتد نشاطه وفاعليته إلى كل مدرسة من مدارس التعليم الأساسي والثانوي ويستخدم كل الأساليب الممكنة التي تساعد الطلاب على اختيار التعليم الثانوي الذي يناسب قدراتهم واستعداداتهم

بـ التوسع في التعليم الثانوي الفني وتطويره بحيث ترتفع نسبة المقبولين به أسوة بالتعليم الثانوي العام لتقليل الضغط على مؤسسات التعليم العالي وحتى يمكن مقابلة احتياجات المجتمع وخطط التنمية وسوق العمل من العمالة الفنية.

جـ تطوير الدراسة بمدارس التعليم الثانوي العام وذلك بإدخال بعض التعديلات على نظام الثانوية العامة بحث يشمل هذا النظام مستويين للشهادة الثانوية :

المستوى الأول : ويعتبر شرطاً للالتحاق بمؤسسات التعليم العالي ومدة الدراسة به ثلاث سنوات يكون على الطالب فيه أن يحقق معدل لا يقل عن (٦٠٪) تتيح له التقدم إلى مؤسسات التعليم العالي .

المستوى الثاني : يؤهل صاحبه لسوق العمل أو الالتحاق بالمعاهد الفنية ويوجه إليه الطلاب الذين لم يحققوا معدل (٦٠٪) في المستوي الأول ويدرسون لمدة عام دراسي واحد إضافي .

٢ـ إصلاح بنية التعليم الجامعي والعالي.

ويمكن أن يتم ذلك من خلال دراسة هياكل التعليم العالي واختيار ما يناسب الأوضاع في مصر وندرج تحت هذا الموضوع :

ـ النظر في التضخم البالغ في أعداد الطلاب في بعض الجامعات بما يتجاوز حدود إمكانياتها المادية والبشرية وبحث إمكانية تقسيم الجامعات ذات الإعداد الكبيرة ، كل منها إلى جامعتين أو أكثر تضم كل جامعة منها مجموعة من التخصصات المتقاربة . فبالإضافة إلى ما يحققه ذلك من تهيئة الفرصة لكفاءة الإدارة ؛ فهـو يؤدى أيضاً عن طريق تجميـع التخصصات المتقاربة إلى استغلال أفضل للإمكانات المتاحة .

- النظر في أوضاع المعاهد العليا والكليات التى تتبع وزارة التعليم العالي ومدى إمكانية إنشاء هيئة عامة للمعاهد والكليات الفنية كما هو الحال في دول أخرى مثل السعودية والكويت والأردن وانجلترا وفرنسا.
- إنشاء جهاز للمعلومات الخاصة بالمهن يتبع مكتب التنسيق تكون مهمته تحديد البيانات الدقيقة عن جهات العمل وفرص العمالة المتاحة أمام كل تخصص من التخصصات الجامعية ونشر هذه المعلومات بشكل دوري حتى يستطيع الطالب أن يكون فكرة كافية عن احتمالات العمالة بعد التخرج في كل تخصص ، ولتسهيل مهمة هذا الجهاز يجب استصدار تشريع يلزم جهات العمل المختلفة بتزويده بكل البيانات الخاصة بحاجاتها من العمالة.

٣ـإصلاح أسس ومعايير القبول.

ويمكن أن يتم ذلك من خلال تطوير العمل بمكتب التنسيق بحيث يصبح جهازاً علمياً يتولى كل الدراسات التي تتعلق بالقبول والتي تشمل :

أ ـ دراسة حاجات سوق العمل بالتعاون مع جهات العمل الحكومية والخاصة .

بـ دراسة الإمكانات المادية والبشرية المتاحة بالتعاون مع مؤسسات التعليم العالي .

جـ دراسة اتجاهات الطلب الاجتماعى على التعليم الجامعى ونشر البيانات الخاصة بحجم فرص العمل الممكنة امام كل تخصص في الوقت الحالى والمستقبلي .

د – دراســـــة التطــورات التى تحدث في مجال قبول الطلاب على المستوى الدولى وسبل الاستفادة منها.

في ضوء النتائج التى أسفرت عنها هذه الدراسة يقترح فريق البحث أن يتم القبول بمؤسسات التعليم العالي وفقاً للشروط التالية :

أولاً : القبول بمؤسسات التعليم العالي الحكومية والخاصة، ويتم القبول بها من خلال :

١ـ معدل الطالب في شهادة إتمام الدراسة الثانوية العامة من المستوي الأول أو ما يعادلها من الشهادات الأجنبية .

٢ـ اجتياز اختبار قبول موحد يتم تنظيمه في كل قطاع تعليمي علي المستوي القومي وتجريه الجامعات كأن يكون هناك اختبار خاص بالعلوم الطبيعية وأخر بالعلوم الهندسية وثالث باللغات .... الخ واعتماد نتائج هذه الاختبارات مناصفة مع نتائج الثانوية العامة .

وسوف يؤدى الأخذ بهذا المقترح إلى تحقيق المزايا التالية :

- التقليل من أهمية امتحانات الثانوية العامة ، والتخلص من ملابساتها وعدم موضوعيتها.
- إتاحة فرص أفضل لتحديد نوعية الطلبة الذين سيقبلون بمؤسسات التعليم العالي وفق شروطها ومواصفاتها الموضوعية للدراسة .
- تحقيق مبدأ العدالة وتكافؤ الفرص للجميع بعيداً عن تأثير الفوارق الاجتماعية والاقتصادية وغيرها إلى حد كبير .

التالى السابق القائمة الرئيسية إنهـاء العـــرض

- القضاء أو التخفيف من ظاهرة الدروس الخصوصية الآخذة في الازدياد باعتبارها أهم مستلزمات ضمان الدرجات العالية اللازمة لتأمين قبول الطالب بتخصصات جامعية معينة في النظام الحالي.

في حالة عدم الرغبة في الأخذ بالمقترح السابق ولأجل تقليل تأثير الفوارق بين المدارس الثانوية في المناطق المختلفة وما تعكسه هذه الفوارق على مستويات الطلبة في امتحان الثانوية العامة يمكن اعتماد مبدأ السجل التراكمي للطالب أثناء مرحلة الدراسة الثانوية إضافة إلى نتائج الثانوية العامة على أساس المناصفة فيما بينها .

وسوف يؤدى الأخذ بهذا المقترح إلى تحقيق المزايا التالية :

- تقليل الفوارق بين المدارس إذ ستستمد القيم وأساليب التقويم السائدة في المدارس طبقاً لظروفها والإمكانات المتاحة لها وبالتالي الاقتراب أكثر من مبدأ تحقيق العدالة وتكافؤ الفرص .
- تقليل الآثار النفسية والرهبة الشديدة والخوف الشديد من الامتحانات العامة التى تثير الخوف والذعر للعديد من الطلبة باعتبارها امتحانات مصيرية تقرر وتحدد مستقبل الطالب وهو أمر غير مرغوب فيه تربوياً وتعليمياً .

ـ القضاء أو التخفيف من ظاهرة الدروس الخصوصية الآخذة في الازدياد باعتبارها أهم مستلزمات ضمان الدرجات العالية اللازمة لتأمين قبول الطالب بتخصصات امعية معينة .

ـ ويتفق هذا الأسلوب مع أساليب التربية الحديثة التي توصى باعتمادها نظرية التقويم المستمر ؛ حيث إن الطالب المجتهد غالباً ما يكون متفوقاً طيلة فترة الدراسة .

ولكن ربما يؤخذ على هذا النظام التخوف من عدم الموضوعية في رصـــــد السجـــــل التراكمي للطلاب.

٣ـ عدد الأماكن المتاحة بمؤسسات التعليم العالي وكذلك الإمكانات المادية والبشرية بها .

٤ـ حاجات سوق العمل من كل تخصص من التخصصات المختلفة من خريجي التعليم العالي .

٥ـ نتائج مقابلات شخصية في التخصصات التي تقتضى ذلك (كليات التربية –شعبة الترجمة لفورية – كليات الفنون ...الخ) .

٦ـ يتم توزيع الطلاب على الكليات وفقاً للتوزيع الجغرافي على أنحاء الجمهورية حسب الطاقة الاستيعابية لكل منها وعلى أساس :

(مكان الحصول على الثانوية العامة – رغبة الطالب – المجموع الكلى ـ نتيجة اختبار القبول الذي يجريه القطاع) .

٧ـ عند التساوي في نتائج الثانوية العامة واختبار القبول تكون الأولوية في القبول لمن حصل على درجات أعلى في المواد المؤهلة.

٨ـ تخصص نسبة معينة من الأماكن لحملة الثانوية الفنية الذين يجتازون اختبارات القبول.

٩ـ تخصص نسبة معينة من الأماكن للطلاب الأجانب .

ثانيًا : القبول بمعاهد التعليم الفني المتوسط الحكومية والخاصة :

يكون القبول مفتوحاً لجميع الحاصلين على شهادة الثانوية العامة من المستوي العادي والمتقدم دون التقيد بشرط المجموع ولا تطبق اختبارات قبول مع تخصيص نسبة معينة من الأماكن للمتفوقين من حملة الثانوية الفنية ويؤخذ أيضا بباقي المعايير المطبقة في قبول الطلاب بالجامعات عدا الفقرة الأخيرة.

ثالثًا : القبول بالتعليم المفتوح :

يكون القبول بمؤسسات التعليم العالي المفتوح متاحاً للفئات التالية :

١ـ الحاصلون على شهادة إتمام الدراسة الثانوية العامة من النوع العادي أو المتقدم سواء كانوا حديثي التخرج أو في سنوات سابقة .

٢ـ الحاصلون على شهادة إتمام الدراسة الثانوية الفنية في نفس العام أو في أعوام سابقة ويرغبون في مواصلة دراساتهم الجامعية .

٣ـ الحاصلون على درجة الليسانس أو البكالوريوس ويريدون الالتحاق بتخصص جديد يتمشى مع رغباتهم وميولهم .

٤ـ الأفراد الذين لم يحصلوا على أى من الشهادات السابقة ويريدون الالتحاق بدراسة جامعية لها صلة بطبيعة عملهم شريطة اجتياز اختبار قبول موحد على المستوى القومي لتحديد مدى قدراتهم واستعدادهم لمواصلة الدراسة .

ويمكن أن يحقق هذا النظام المقترح للقبول بمؤسسات التعليم العالي في مصـــــــــــر المزايا التالية:

١ـحل مشكلة الثانوية العامة وغيرها من الشهادات الفنية .

٢ـإفساح المجال للطلاب المتفوقين سواء من خريجي الثانوية العامة أو الشهادات الفنية للالتحاق بمؤسسات التعليم العالي .

٣ـتحقيق رغبة الطالب في اختيار نوع الدراسة الجامعية التي تتفق وميوله .

٤ـ معالجة مشكلة الأعداد الزائدة من الطلاب بمؤسسات التعليم العالي مما يؤدى إلى تخرج نوعيات ذات مستوى اكاديمى مرتفع .

٥ـإتاحة فرصة ثانية لكل من فاتهم قطار التعليم الجامعى من قبل .

٦ـمراعاة حاجات سوق العمل من التخصصات الجامعية المختلفة .

٧ـمراعاة الإمكانات المادية والبشرية بكليات ومعاهد التعليم العالي .

٨ـتأكيد مبدأ ديمقراطية التعليم .

٩ـ تأكيد مفهوم التعليم المستمر .

١٠ـ مراعاة الطلب الاجتماعي على الالتحاق بالتعليم العالى .

وقد يؤخذ علي هذا النظام المقترح السلبيات التالية :

١ـ التكلفة المادية العالية نظرًا لكثرة الإصلاحات التي يتضمنها .

٢ـ صعوبة توفير كوادر قادرة علي التطبيق في الوقت الحالي .

٣ـ عدم الموضوعية في أمور مثل رصد السجل التراكمي للطالب في حال الأخذ بهذا المقترح .

٤ـ صعوبة توفير بيانات دقيقة عن احتياجات سوق العمل الحالية واتجاهاته المستقبلية .

٥ـ عدم الموضوعية في تحديد الإمكانات المادية والبشرية لكل كلية .

آليات تنفيذ النظام المقترح

يتم تطبيق هذا النظام بعد فترة انتقالية مدتها (٣) سنوات يتم خلالها :

- إعادة هيكلة مكتب التنسيق بما يتفق ومتطلبات النظام المقترح .
- استحداث آلية توضح للطالب (من خلال النظام الإلكتروني) إن كان مستوفيا للشروط عند اختياره لأي برنامج دراسي حتى يتمكن من التنافس على البرامج الدراسية المستوفي شروطها.
- إجراء تقييم شامل لجميع إيجابيات وسلبيات النظام والمعوقات التي يمكن أن يمر بها وذلك من خلال استطلاع آراء الطلبة وأولياء أمورهم ومؤسسات المجتمع المدني ومختلف الجهات ذات الصلة من خلال إعداد استبانة تحتوى على العديد من الأسئلة والنقاط المهمة للتقييم.
- تكثيف التوعية الإعلامية للطلبة وأولياء أمورهم ومؤسسات المجتمع المختلفة عن أهمية التعرف على النظام المقترح وكيفية التعامل معه حال تطبيقه .

نموذج مقترح للقبول بمؤسسات التعليم العالي في مصر

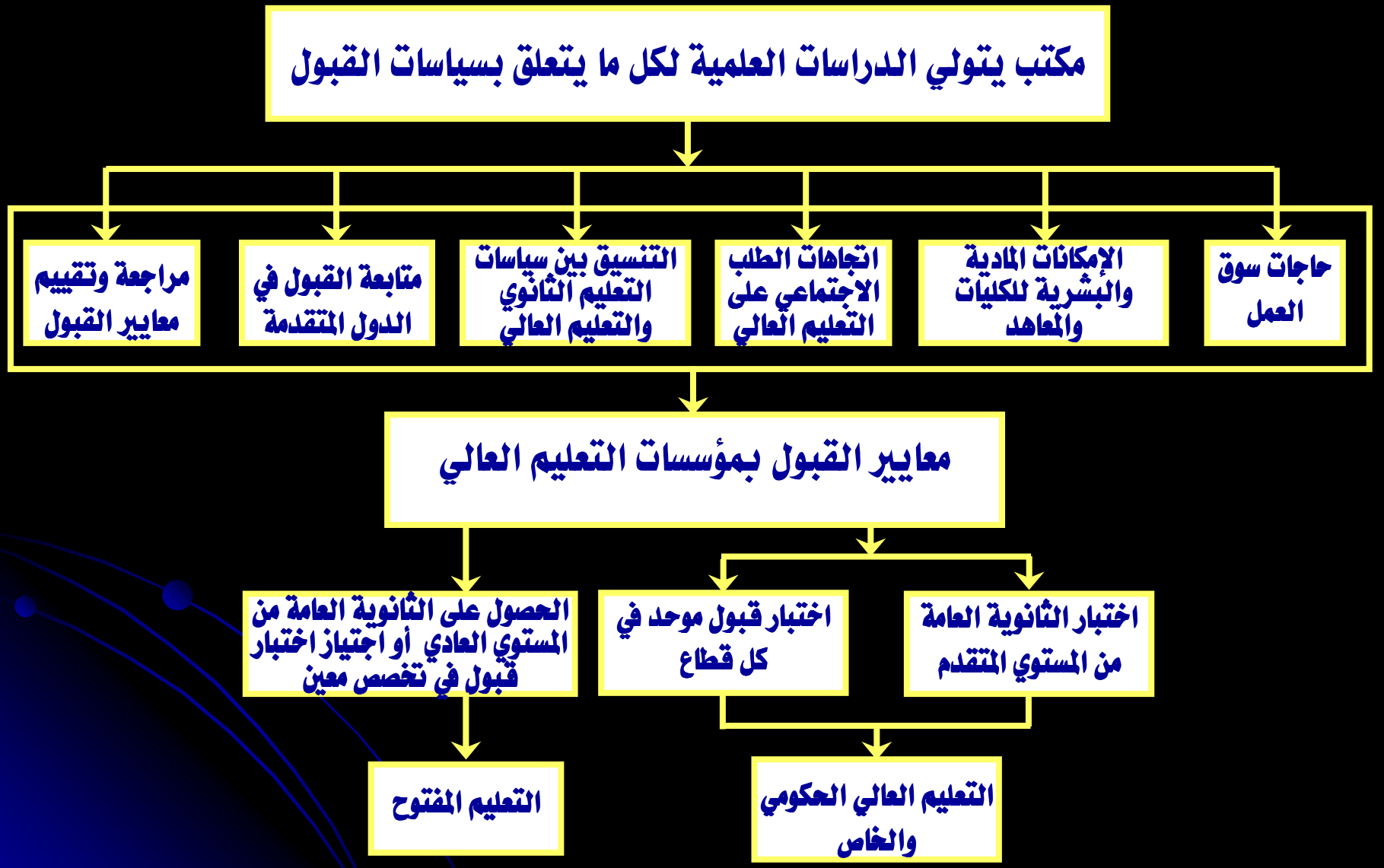

المراجع والمصادر

١. إبراهيم عصمت مطاوع (١٩٨٢) . التخطيط للتعليم العالي ، جدة ، دار الشروق .
٢. السيد حسن حسانين (١٩٨٩). " الجامعة المصرية بين الواقع والمستقبل " ، من بحوث مؤتمر التعليم الجامعى بين الحاضر والمستقبل ، جامعة القاهرة ١٧-٢١ يونيه.
٣. أنطونيو مورينو (١٩٨٥). " الرؤية الشمولية فى مجال التربية البيئية " ، رسالة الخليج ، السنة (٥) ، العدد (١٦) ، الرياض .
٤. دانيل فيدران (١٩٨٧). " التربية البيئية بين النظرية والتطبيق " ، ترجمة أمين محمود الشريف ، مجله مستقبل التربية ، العدد (٤) ، اليونسكو .
٥. دورية المجالس القومية المتخصصة (١٩٧٧). السنة (٢) ، العدد (٤) ، الهيئة المصرية العامة للكتاب ، القاهرة ، ديسمبر .
٦. سعيد أحمد سليمان (١٩٨٣) . الجامعة المفتوحة كصيغة مقترحة لتعليم الكبار فى مصر ، رسالة دكتوراه غير منشورة ، كلية التربية ، جامعة الإسكندرية .
٧. سفر بن عبدالرحمن الحوالى (١٩٨٢). العلمانية: نشأتها وتطورها وآثارها فى الحياة الإسلامية المعاصرة ، مكة المكرمة ، مطابع جامعة أم القرى .
٨. عبد اللطيف بن شيتو (١٩٨٢). " النظام الاقتصادى العالمى الجديد ، التنمية التكنولوجية والتعليم " من كتاب التعليم العالى والنظام الدولى الجديد ، اليونسكو .
٩. عبد الله بو بطانه (١٩٨٨). " الجامعات وتحديات المستقبل مع التركيز على المنطقة العربية "، مجلة عالم الفكر ، المجلد (١٩) .
١٠. عبدالله بوبطانة وهدى معوض (١٩٨٤) . " الاتجاهات السائدة فى العالم حول سياسة الالتحاق بالتعليم العالى " ، المجلة العربية للتربية ، المجلد (٤) ، العدد (١) .
١١. عمر م. عثمان (١٩٨٤). آفاق تنمية التعليم العالى فى المنطقة العربية حتى عام ٢٠٠٠ ، سلسلة دراسات عن التعليم العالى رقم (٤) ، اليونسكو ، باريس ، يونيو .
١٢. فلاديمر. س. رومانوف (١٩٧٨). " التربية البيئية والتدريب المهنى " ، ترجمة سعاد عبدالرسول ، مجلة مستقبل التربية ، العدد (٤) ، اليونسكو .
١٣. فيليب. ج. التباش (١٩٨٢). " التعليم العالى فى الدول النامية المتقدمة " ترجمة فاروق عبدالحميد اللقانى ، مجلة مستقبل التربية ، العدد (٣) .
١٤. محمد سمير حسانين (١٩٨٩) : دراسات فى مشكلات التعليم الجامعى والعالى ، طنطا ، مطابع غباشى.

١٥. محمد عبدالعليم مرسي (١٩٨٣). "معوقات البحث العلمى " ، من بحوث ندوة : عضو هيئة التدريس فى الجامعات العربية ، جامعة الملك سعود ، الرياض ، ٢٧ فبراير – ٢ مارس .

١٦. محمد عبدالعليم مرسى (١٩٨٥) : التعليم العالى ومسئولياته فى تنمية دول الخليج العربى: دراسة تحليلية تربوية لأعمال الندوة الفكرية الأولى لرؤساء الجامعات الخليجية ٤-٧ يناير ١٩٨٢ ، الرياض ، مكتب التربية العربى لدول الخليج.

١٧. محمد وجيه الصاوى (١٩٨٤) : المعلم الجامعى: واجباته وحقوقه فى ظل الديمقراطية ، الكتاب السنوى فى التربية وعلم النفس ، المجلد (٩) ، القاهرة ، دار الثقافة للطباعة والنشر.

١٨. مكتب اليونسكو الإقليمى (١٩٨٨). " تجديد التربية وتحقيق ديمقراطية التعليم فى الدول العربية " ، مجلة التربية الجديدة ، العدد٤/٤١ ، عمّان ، الأردن .

١٩. مؤسسة انترناسيوس (١٩٨٧) . التعليم العالي في جمهورية ألمانيا الاتحادية ، ترجمة : مكتب التربية العربي لدول الخليج ، الرياض .

٢٠. مجموعة الدراسات اليابانية (١٩٨٨) . الإصلاح التربوي في الولايات المتحدة الأمريكية ، ترجمة : مكتب التربية العربي لدول الخليج ، الرياض .

٢١. وزارة التعليم العالى (٢٠٠٠): المؤتمر القومى للتعليم العالى ، تقارير اللجان الفرعية ، القاهرة، ١٣ــ١٤ فبراير .

22. Ch. Oehler (1986): Aspects of Higher Education, Planning in Market Economy Systems, in Planning Higher Education, CEPES, Bucharest Unesco.
23. Donald S. Doucette (1982): Higher Education in The United States, CEPES, Bucharest, Unesco.
24. E. Eugene Oliver (1980): Establishing Admission Policy, in James Quann's: Admission, Academic Records and Registrar Services, San Francisco, Jossey-Bass Publishers.
25. Ingo Richter (1988): "Selection and Reform in Higher Education in Western Europe", Comparative Education, Vol .(24), No.(1).
26. James, Q. et al (1980): Admission, Academic Records and Registrar Services, San Francisco, Jossey-Bass Publishers
27. Krestin Elisson (1980): Problems in The Relationship Between Education and Employment in Sweden, Division of Educational Policy and Planning, Paris, Unesco.
28. Unesco (1982): World Guide to Higher Education, Paris, Unesco.
29. W. Vollman edition (1985): Higher Education in The Ukranan SSR, CEPES, Bucharest, Unesco.
30. Wood Michael (1987): Early and Concurrent Colleges Admission Practices in The State of Michigan, Ph. D. Dissertation, University Microfilms International, Michigan, Ann Arbor,.
31. I.A.U (1980): Seventeenth General Conference, Manila 25-30 August, , Summary Report .